الأمم المتحدة

A/66/882–S/2012/606

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 August 2012

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البنود ١٧ (أ) و ١٩ و ٦٩ من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
التجارة الدولية والتنمية

التنمية المستدامة

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلادي، يشرفني أن أنقل إلى عنايتكم موجزا عن خسائر قطاع الصحة في الجمهورية العربية السورية نتيجة لأعمال المجموعات الإرهابية ونتيجة لفرض تدابير أحادية غير شرعية من بعض الدول والكيانات الإقليمية.

كان قطاع الصحة في سوريا من القطاعات الأساسية التي تكبدت خسائر كبيرة نتيجة للأعمال الإرهابية التي تتعرض لها البلاد، على الرغم من الطابع الإنساني له، كما أنه أحد القطاعات التي تدعمها الدولة بشكل كبير سعيا لتوفير أعلى مستويات الخدمات الطبية للسوريين وللمقيمين على الأراضي السورية بشكل مجاني أو بنفقات رمزية.

ونجمت هذه الخسائر الكبيرة عن قيام المجموعات المسلحة بالاعتداء بشكل ممنهج ومستمر على المشافي والمراكز الصحية، وهو سلوك تصاعد خلال الشهرين الأخيرين بشكل خاص، الأمر الذي أدى إلى خروج عدد كبير منها من الخدمة. وفي سياق ممارسات تلك المجموعات، جرى استهداف عدد من الأطباء والعاملين في القطاع بالقتل والخطف

090812 080812 12-45497 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والاغتصاب والترويع، كما جرى استهداف عربات الإسعاف والمسعفين، بل وحتى العاملين في المجال الإنساني، من دوليين ووطنيين، ممن حاولوا مساعدة المدنيين الذين استخدمتهم المجموعات الإرهابية المسلحة كدروع بشرية. كما قامت المجموعات الإرهابية بسرقة الأدوية من المشافي والمراكز الطبية ومستودعات الأدوية ما أدى إلى حرمان المدنيين المحتاجين لها لصالح علاج المسلحين، وما لم تستطع العصابات سرقته من تلك المعدات قامت بتدميره.

ومما يدعو للأسف أن هذه الجرائم وغيرها تتم بحماية وغطاء سياسي وإعلامي من دول ومجموعات إقليمية معروفة، يتولى إعلامها فبركة تقارير موجهة إلى الجهات الدولية لقلب الحقائق، فيما تقوم منظمات وهيئات دولية بتبني تلك التقارير المفبركة لاحقا وتقديمها على أنها حقائق لا تقبل الجدل، والهدف منها هو تشجيع تلك العصابات على الاستمرار في جرائمها.

قامت مجموعات إرهابية مسلحة في محافظة حلب، باستهداف مقر منظومة الإسعاف في المحافظة بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، وقامت بسرقة ١٦ سيارة إسعاف بالإضافة إلى عدد كبير من صناديق الطوارئ والحقائب الإسعافية التي كانت موجودة في مقر المنظومة.

وتوضح الأرقام التالية، بإيجاز، الأضرار التي نجمت عن الاعتداءات على القطاع الصحي منذ بداية الأحداث ولغاية ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، مع الإشارة إلى أنها لا تشمل الخسائر البشرية، ولا خسائر الجريمة الأخيرة في حلب والمذكورة أعلاه، ويمكن ملاحظة الارتفاع الكبير في هذه الخسائر خلال الشهر والنصف المنصرم مع ارتفاع وتيرة الإرهاب ضد سوريا المدعوم والممول من الخارج.

١ - عدد المشافي المتضررة:

بلغ عدد المشافي المتضررة ٣٥ مشفى، (تضرر ١١ منها خلال الفترة الممتدة ما بين ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٢). وخرج منها ١٠ مشافٍ من الخدمة، وهي مشفى منبج، ومشفى الباب ومشفى إعزاز في حلب، والمشفى الوطني ومشفى القصير ومشفى النعيمي في محافظة حمص، ومشفى الحفة في اللاذقية، ومشفى الأسد ومشفى الفرات في محافظة دير الزور.

٢ - عدد المراكز الصحية المتضررة:

بلغ عدد المراكز الصحية المتضررة ١٣٢ مركزا. خرج ٣٠ منها من الخدمة (١٨ منها خلال الشهر والنصف المنصرم) وذلك على الشكل التالي:

(أ) **محافظة القنيطرة** – مركز التوليد الطبيعي في الحجر الأسود، ومركز الحجر الأسود، ومركز السبينة، والمنطقة الصحية الرابعة، ومركز المنطقة الصحي؛

(ب) **محافظة دير الزور** – مركز عياش الصحي، والعيادات الشاملة، والمعهد الصحي، ومركز التوليد الطبيعي، ومركز الصحي الرابعة؛

(ج) **محافظة اللاذقية** – مركز الحفة؛

(د) **محافظة حمص** – مركز جب الجندلي، والعيادات الشاملة ''البياضة''، والعيادات الشاملة ''تلبيسة''، والعيادات الشاملة ''باب دريب''، ومركز الخالدية، ومركز السلامة، والعيادات الشاملة ''القصير''، ومركز باب دريب، ومركز الضبعة، ومنطقة الرستن الصحية، ومركز كرم الزيتون، ومركز دير بعلبة شمال، ومركز دير بعلبة جنوب؛

(هـ) **محافظة دمشق** – مركز القاعة؛

(و) **محافظة حلب** – مركز صلاح الدين، ونقطة دير جمال، ومركز جرابلس، ومنطقة عفرين الصحية؛

(ز) **عدد سيارات الإسعاف المستهدفة والمتضررة وسيارات اللقاح والإمداد للمشافي والمراكز الصحية** – ٢٢٧ سيارة.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من كل هذه الاعتداءات، فإن وزارة الصحة تقوم بإعادة ترميم وتجهيز الأقسام المتضررة في المشافي والمراكز الصحية، وإعادة تأهيل سيارات الإسعاف بشكل مستمر، ضمن الواقع الذي عرضناه أعلاه.

كما أثرت العقوبات الاقتصادية الانفرادية وغير الإنسانية التي تفرضها بعض الدول والكيانات الإقليمية، بشكل مباشر على قطاع الصحة، فقد تسببت بارتفاع سعر صرف القطع الأجنبي وكذلك صعوبات في التحويل بسبب العقوبات المفروضة على القطاع المصرفي ولا سيما تلك المفروضة على مصرف سورية المركزي، مما رتب على وزارة الصحة تحديات وعقبات خلال سعيها لإبرام عقود توفير للأدوية والمستلزمات الطبية، وكذلك قطع الغيار والتبديل لكثير من الأجهزة الطبية المستخدمة في المشافي والمراكز الطبية. كما أدت هذه الأسباب نفسها إلى مواجهة معامل الأدوية السورية، التي تغطي قرابة ٩٣ في المائة من احتياجات السوق المحلية من الدواء، صعوبات مماثلة في سعيها للحصول على المواد الأولية اللازمة لإنتاج الدواء.

وأثر استهداف قطاع النفط على تأمين التيار الكهربائي، فتسبب في حدوث انقطاعات طويلة ومتكررة في كثير من المناطق، ترافق مع نقص حاد في الوقود الأمر الذي

أثر على أجهزة تبريد الأدوية ولقاحات الأطفال. كما تم تهديد حياة المرضى بشكل مباشر بسبب توقف الخدمات الطبية في بعض المشافي والمراكز الصحية حيث تتعطل التجهيزات الطبية اللازمة لمرضى الأمراض المزمنة بسبب نقص الوقود.

وفي إطار الحصار الاقتصادي أيضا، سحب بنك الاستثمار الأوروبي تمويل مشاريع الرعاية الصحية قيد الإنجاز والتجهيز، ولا سيما وقف العمل بـ ٨ مشافٍ في مختلف المحافظات ومركز البحوث الصحية المركزي ومشروع تطوير وتحديث القطاع الصحي في سوريا.

كما نشير إلى أن ٢٥ معمل أدوية في محافظات حمص وحلب وريف دمشق اضطرت إلى التوقف تماما عن إنتاج الأدوية المحلية نتيجة الاستهداف المباشر لهذه المنشآت والعاملين فيها من قبل المجموعات المسلحة.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة في إطار البنود ١٧ (أ) و ١٩ و ٦٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) د. بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم